

† ◊ ΧΗΛΕ† | ΗΣ ◊ ΥΟΞΘ  
◊ ΘΩΗ ◊ Σ ◊ Ι  
◊ Θ ΖΖΞΣ | ΞΣϞϞΕΥ ◊ Ο



المملكة المغربية  
البرلمان  
مجلس المستشارين

## النشرة الداخلية



الثلاثاء 10 ماي 2022

العدد 648

# في هذا العدد

- 03..... اجتماعات وقرارات المكتب
- 09..... أعمال اللجان الدائمة والمؤقتة
- 11..... برنامج اجتماعات اللجان الدائمة والمؤقتة
- 12..... أنشطة الرئاسة / العلاقات الخارجية

## ■ تهنئة بمناسبة الاحتفال بالذكرى التاسعة عشرة

### لميلاد صاحب السمو الملكي الأمير الجليل مولاي الحسن.



بمناسبة الاحتفال بالذكرى التاسعة  
عشرة لميلاد صاحب السمو الملكي الأمير  
الجليل مولاي الحسن، التي تصادف الثامن  
من شهر ماي كل سنة، يتقدم السيد الزعم  
مباركة أطالة عن نفسه ونيابة عن أعضاء  
المكتب وكافة المستشارات والمستشارين  
وكل موظفي المجلس، بتقديم أحر التهاني

وأسمى آيات الإخلاص والولاء لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده،  
مع الدعاء إلى جلالاته بطول العمر، وإلى ولي العهد الأمير الجليل مولاي الحسن،  
بالسعادة والصحة، في كنفه والده المنصور بالله.

حفظ الله مولانا الإمام بما حفظ به الذكر الحكيم،  
وأقر أعينه بولي العهد سمو الأمير الجليل مولاي الحسن،  
وكذا الأميرة الجليلة لالة خديجة، وشقيقه صاحب السمو الملكي الأمير  
الجليل مولاي رشيد، وسائر أفراد الأسرة الملكية الشريفة،  
إنه سميع مجيب الدعاء.

الزعم مباركة

رئيس مجلس المستشارين

اجتماع رقم 2022/10  
ليوم الإثنين 25 أبريل 2022

عقد مكتب مجلس المستشارين يوم الإثنين 25 أبريل 2022 اجتماعا برئاسة رئيس المجلس السيد النعم ميارة، ومشاركة الأعضاء السادة:

الخليفة الأول للرئيس؛	:	محمد حنين	■
الخليفة الثالث للرئيس؛	:	فؤاد القادري	■
الخليفة الخامس للرئيس؛	:	عبد السلام بلقشور	■
محاسب المجلس؛	:	محمد سالم بنمسعود	■
محاسب المجلس؛	:	ميلود معصيد	■
محاسب المجلس؛	:	عبد الإله حفطي	■
أمين المجلس؛	:	مصطفى مشارك	■
أمين المجلس.	:	جواد الهلالي	■

فيما اعتذر عن المشاركة في هذا الاجتماع، السيدة والسادة:

الخليفة الثاني للرئيس؛	:	أحمد اخشيشن	■
الخليفة الرابع للرئيس؛	:	المهدي عثمان	■
أمينة المجلس.	:	صفية بلفقيه	■

### العلاقة مع المؤسسات الدستورية

← **قرار رقم 2022/10/01 بالموافقة** على اقتراح يوم الأربعاء 11 ماي 2022 على الساعة الحادية عشرة صباحا موعدا لعقد الجلسة المشتركة من أجل الاستماع إلى عرض السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات عن أعمال المحاكم المالية برسم سنتي 2019 و2022.

← **قرار رقم 2022/10/02 بالإعلان** في مستهل جلسة الأسئلة الشفهية ليوم الثلاثاء 26 أبريل 2022 عن توصل المجلس بتقرير المجلس الأعلى للحسابات المنجزين بطلب من مجلس المستشارين حول "تقييم التمدرس بالعالم القروي" وحول "تغطية التقاعد الأساسي"، في أفق اتخاذ القرار المناسب بشأن صيغة مناقشتها من لدن المجلس خلال الاجتماع المقبل للمكتب.

### الأسئلة الشفهية

← **قرار رقم 2022/10/03 بالموافقة** على جدول أعمال جلسة الأسئلة الشفهية ليوم الثلاثاء 26 أبريل 2022 على الساعة الحادية عشرة صباحا، برئاسة الخليفة الأول للرئيس السيد محمد حنين والسيد جواد الهلالي في أمانة الجلسة، والتي ستخصص لمساءلة السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار والسيد وزير الشباب والثقافة والتواصل والسيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان.

← **قرار رقم 2022/10/04 بإحالة** طلب فريق الاتحاد المغربي للشغل تناول الكلمة في نهاية جلسة الأسئلة الشفهية ليوم الثلاثاء 26 أبريل 2022 حول "الاحتقان الاجتماعي الذي تعرفه المؤسسات الموضوعية تحت وصاية وزارة الشباب والثقافة والتواصل" إلى الحكومة طبقا لأحكام المادة 168 من النظام الداخلي للمجلس.

### التشريع

← **قرار رقم 2022/10/05 بالإعلان** عن إيداع السيدات والسادة المستشارون أعضاء فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب لمقترح قانون يتعلق بإحداث وتنظيم مؤسسة مشتركة للنهوض بالأعمال الاجتماعية لفائدة موظفي ومستخدمي الإدارات العمومية في مستهل جلسة الأسئلة الشفهية ليوم الثلاثاء 26 أبريل 2022، وإحالة المقترح إلى الفرق والمجموعات والحكومة قبل إحالته إلى اللجنة المختصة بعد انصرام أجل القانوني المنصوص عليه ضمن أحكام المادة 194 من النظام الداخلي للمجلس.

## ← قرار رقم 2022/10/06 بالإعلان عن

إيداع السيدات والسادة المستشارون أعضاء فريق الاتحاد المغربي للشغل لمقترح قانون يتعلق بإحداث وتنظيم مؤسسة مشتركة للنهوض بالأعمال الاجتماعية لفائدة موظفي وأعوان الإدارات العمومية في مستهل جلسة الأسئلة الشفهية ليوم الثلاثاء 26 أبريل 2022، وإحالة المقترح إلى الفرق والمجموعات والحكومة قبل إحالته إلى اللجنة المختصة بعد انصرام الأجل القانوني المنصوص عليه ضمن أحكام المادة 194 من النظام الداخلي للمجلس.

## ❖ أشغال اللجان الدائمة والمجموعات الموضوعاتية المؤقتة

## ← قرار رقم 2022/10/07 بدعوة رئيس لجنة الداخلية والمجموعات الترابية والبنيات

الأساسية إلى تقديم مذكرة مفصلة حول طلب اللجنة تنظيم زيارة ميدانية لميناء الناظور.

## ❖ الأنشطة الدبلوماسية والإشعاعية

## ← قرار رقم 2022/10/08 بالموافقة على برنامج الأنشطة الدبلوماسية والإشعاعية

المبرمجة برسم الدورة الجارية.

## ❖ شؤون تنظيمية

## ← قرار رقم 2022/10/09 بالموافقة على منهجية عمل اللجنة التقنية المكلفة، تحت

إشراف عضو المكتب السيد عبد الإله حفطي، بتعيين مخطط عمل المجلس حول كفايات ومراحل إدماج اللغة الأمازيغية في أشغال الجلسات العمومية للمجلس وأجهزته، وفقا لأحكام القانون التنظيمي رقم 26.16 المتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكفايات إدماجها في مجال التعليم وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية.

## قضايا للمتابعة

- وضعية دراسة مشاريع ومقترحات القوانين المعروضة على اللجان الدائمة.
- تتبع تقارير المهام الدبلوماسية لوفود المجلس.
- مخرجات الخبرة الموكولة لمكتب الدراسات المكلف بإعداد تصور لتجويد منظومة تدبير الموارد البشرية لدى المجلس.
- طلب رئيس فريق التجمع الوطني للأحرار إحداث مجموعة موضوعاتية مؤقتة حول موضوع "الإعاقة بالمغرب".
- اجتماع لجنة التنسيق بين المجلسين يوم الأربعاء 27 أبريل 2022 على الساعة الثانية عشرة زوالاً.

■ جلسة عمومية بمجلس المستشارين لتقديم أجوبة رئيس الحكومة عن الأسئلة المتعلقة  
بالسياسة العامة.



طبقاً لأحكام الفصل 100 من الدستور، يعقد مجلس المستشارين يومه الثلاثاء 10 ماي 2022 ابتداء من الساعة الثالثة بعد الزوال جلسة عمومية شهرية تخصص لتقديم الأجوبة عن الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل رئيس الحكومة.

وستتمحور هذه أسئلة هذه الجلسة حول موضوع

" معادلة الاستثمار والتشغيل".

■ جلسة عمومية للدراسة والتصويت على مشروع قانون جامز



يعقد مجلس المستشارين يومه الثلاثاء 10 ماي 2022 مباشرة بعد جلسة الأسئلة الشهرية المتعلقة بالسياسة العامة، جلسة عامة تشريعية تخصص للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 18.18 بتنظيم عمليات جمع التبرعات من العموم وتوزيع المساعدات لأغراض خيرية.



## ■ جلسة عمومية مشتركة تخصص لتقديم السيدة رئيس المجلس الأعلى للحسابات عرضاً

### عن أعمال المجلس



طبقاً لأحكام الفصل 148 من الدستور ومقتضيات النظامين الداخليين لمجلسي البرلمان ذات الصلة، يعقد البرلمان بمجلسيه جلسة عمومية مشتركة تخصص لتقديم السيدة رئيس المجلس الأعلى للحسابات عرضاً عن أعمال المجلس الأعلى للحسابات برسم سنتي 2019 و2020، وذلك يوم الأربعاء 11 ماي 2022 على الساعة الحادية عشر صباحاً بالقاعة الكبرى للجلسات بمجلس النواب.

### لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية .

عقدت اللجنة اجتماعاً يوم الأربعاء 207 أبريل 2022 صادقت أنهت خلاله دراسة مشروع قانون رقم 66.19 بتغيير وتتميم القانون رقم 2.00 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، حيث صادقت عليه بأغلبية 6 أصوات دون معارضة مع تسجيل امتناع مستشار واحد عن التصويت.

من جهة أخرى عقدت اللجنة اجتماعاً صباح نفس اليوم اجتماعاً آخر خصص لتدارس موضوع "المستقبل الدراسي للطلبة المغاربة المتضررين من الحرب الأوكرانية الروسية"، المقدم من طرف مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، وموضوع "مآل ومصير العديد من مشاريع إحداث كليات متعددة التخصصات بجهات المملكة وملف المنح الجامعية"، المقدم من طرف الفريق الحركي.

### لجنة القضاة الإنتاجية.

عقدت اللجنة اجتماعاً يوم الثلاثاء 26 أبريل 2022 تضمن جدول أعماله النقاط التالية:

- ❖ مواصلة دراسة مشروع قانون رقم 80.21 بإحداث السجل الوطني الفلاحي؛
- ❖ مواصلة دراسة مشروع قانون رقم 81.20 بتغيير وتتميم القانون رقم 40.80 المتعلق بإحداث المعهد الوطني للبحث الزراعي؛
- ❖ تدارس وضعية المخزون الغذائي وأسعار السلع والخدمات الأساسية؛
- ❖ تدارس وضعية أسعار المواد الأولية والأسمدة والبذور والأعلاف ومدى تأثيرها على الفلاحين ومرابي المواشي.

### لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنية الأساسية.

عقدت اللجنة اجتماعاً يوم الثلاثاء 26 أبريل 2022 خصص للبت في التعديلات والتصويت على مشروع قانون رقم 18.18 بتنظيم عمليات جمع التبرعات من العموم وتوزيع المساعدات لأغراض خيرية. وقد صادقت اللجنة بالإجماع على المشروع كما تم تعديله.

## ■ لجنة المالية والتنمية الاقتصادية والتخطيط والتنمية

### الاقتصادية ( اجتماع مشترك).

عقدت كل من لجنة المالية والتنمية الاقتصادية بمجلس النواب، ولجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية بمجلس المستشارين، بطلب من الحكومة، يوما دراسيا تشاوريا خصص لعرض ومناقشة تصور الحكومة بشأن إصلاح منظومة الصفقات العمومية، وذلك يوم الأربعاء 27 أبريل 2022 بحضور الوزير المنتدب المكلف بالميزانية، السيد فوزي لقجع.

وخلال عرضه بالمناسبة أكد السيد فوزي لقجع أن مشروع إصلاح المرسوم المنظم للصفقات العمومية، يعد إحدى الركائز الأساسية لتأسيس دولة الحق والقانون وبناء مالية عمومية واقتصاد سليمين، مؤكدا أن مشروع المرسوم "لا يمكن اختزاله في ترتيب العلاقات بين الشاري والمشتري وبين الإدارة والمقاولة، بل يكتسي أهمية بالغة باعتباره من أهم الركائز لبناء اقتصاد سليم ومحاربة جميع مظاهر الرشوة والفساد".

واعتبر أنه "ذا كانت محاربة الفساد والرشوة هدف يتكرر باستمرار في الخطابات وعلى المستوى الدولي وجميع المؤسسات، فإن ترجمة هذا الطموح يقتضي، فضلا عن الشجاعة السياسية، اتخاذ مجموعة من الاجراءات والتشريعات الواضحة من أجل إرساء وجعل الشفافية قاعدة وثقافة يتعامل بها المواطنون في كل المواقع".

وشدد المسؤول الحكومي على ضرورة "تملك الشجاعة لاتخاذ قرارات واعتماد اجراءات لجعل الصفقات العمومية في منأى عن هذه الممارسات لأن الأمر يتعلق بـ 20 بالمائة من الناتج الداخلي الخام، و245 مليار كرقم معاملات متوقع برسم سنة 2022، بعدما كان في حدود 200 مليار درهم".

وأفاد في هذا السياق بأن الصفقات العمومية تضطلع بدور قاطرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذ تشكل 70 بالمائة من رقم المعاملات بقطاع البناء والأشغال العمومية، و80 بالمائة من رقم معاملات قطاع الهندسة.

وتابع الوزير أن "الهدف يتمثل في وضع الترسنة القانونية لتنظيم رقم كبير من المعاملات في الصفقات العمومية، لكي يقوم كل طرف بعمله بعيدا عن الشبهات"، مسلطا الضوء على الرهانات الاجتماعية لمشروع المرسوم المنظم للصفقات العمومية، من خلال الطلب العمومي الذي يمكن أن يحقق التوازن الاجتماعي بين الجهات.

وأشار إلى أن الوزارة أعدت مشروع المرسوم، الذي انطلقت المشاورات بشأنه قبل ثلاثة أشهر، في إطار منهجية تشاركية ارتكزت على الانفتاح على جميع القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية والقطاعات المهنية.

وخلص إلى التأكيد على ضرورة "إقرار تشريع جديد، لأن المرسوم الساري المفعول لم يتغير منذ 2013، بينما

حصلت تطورات داخلية وأخرى خارجية".

وتجدر الإشارة إلى أن هذا الاجتماع توج بالاتفاق على اعتماد مقاربة تشاركية مع الفرق والمجموعات البرلمانية من

خلال تلقي مقترحاتهم حول مشروع إصلاح المرسوم المنظم للصفقات العمومية.

وفي هذا الإطار فقد تم تحديد يوم غد الأربعاء 11 ماي 2022 على الساعة الثانية عشرة زوالا كآخر أجل لتلقي

هذه المقترحات بمصلحة اللجنة.

■ المجموعة الموضوعاتية المكلفة بتقييم السياسات العمومية المتعلقة بالشباب:

- الثلاثاء 10 ماي 2022 بعد انتهاء الجلسة العامة بقاعة الندوات:  
← لقاء مع السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية

■ لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنية الأساسية:

- الأربعاء 11 ماي 2022 بعد الجلسة المشتركة لمجلسي البرلمان بقاعة الندوات:  
← مناقشة موضوع كيفية توزيع الدعم على مهنيي النقل وآثاره، بحضور السيد وزير النقل واللوجستيك.

■ المجموعة الموضوعاتية المكلفة بتقييم السياسات العمومية المتعلقة بالشباب:

- الثلاثاء 17 ماي 2022 بعد انتهاء الجلسة العامة بقاعة الندوات:  
← لقاء مع وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات.

## رئيس مجلس المستشارين يستقبل رئيس برلمان

### البحر الأبيض المتوسط.



استقبل رئيس مجلس المستشارين السيد النعم ميارة يومه الإثنين 09 ماي 2022 السيد Gennaro Migliore رئيس برلمان البحر الأبيض المتوسط الذي يقوم حاليا بزيارة عمل لبلادنا على رأس وفد هام، وذلك بحضور عدد من السادة أعضاء مكتب المجلس.

وخلال هذا الاستقبال أجرى الطرفان مباحثات هامة تناولت سبل تعزيز التعاون البرلماني بين دول البحر الأبيض المتوسط بما يسهم في تحقيق رفاهية ورخاء شعوبها وتقوية أسس التعايش وتثبيت السلم والاستقرار بالمنطقة.

وفي هذا السياق عبر السيد النعم ميارة عن تقديره للمجهودات التي يقوم بها برلمان البحر الأبيض المتوسط من أجل تعزيز الحوار والتفاهم المتبادل بين الدول والشعوب المتوسطية التي تتقاسم عددا من القيم المشتركة، مشددا على أن مجلس المستشارين، بصفته عضوا فاعلا في هذه المنظمة البرلمانية الإقليمية الهامة، يتطلع إلى تقوية الشراكة معها وجعلها أكثر رحابة من خلال دعم ديناميتها المتنامية وتجويد العمل المشترك في هذا التجمع البرلماني الهام.

وأضاف السيد ميارة أن المملكة المغربية، المعترزة بهويتها المتوسطية من خلال تكريسها دستوريا وتجلياتها المتعددة في عادات وتقاليد الشعب المغربي، ما فتئت تعمق انخراطها الإيجابي في الفضاء المتوسطي سواء عبر منظمة الإتحاد من أجل المتوسط أو حوار 5+5، كما تبدي انشغالها الدائم بالقضايا التي تؤرق هذا الفضاء كالأمن والإرهاب والجريمة المنظمة وتهريب المخدرات والهجرة السرية والتحول المناخي وكذا النزاعات الناجمة عن تحديات الأمن الطاقوي والغذائي والصحي وتحديات التعافي الاقتصادي من آثار جائحة كورونا.

من جهته، وبعد أن شكر رئيس المجلس على كلمته وما جاء فيها من ترحيب وتناول شامل للقضايا ذات الاهتمام المشترك، نوه السيد Gennaro Migliore رئيس برلمان البحر الأبيض المتوسط بالأدوار الكبيرة التي يضطلع بها مجلس المستشارين كأحد الفاعلين الرئيسيين في برلمان البحر الأبيض المتوسط، مشيرا إلى الحوار الدائم والتعاون الجدي القائم بينهما، حيث ذكر في هذا الصدد عزم هذه المنظمة عقد بعض المؤتمرات على أرض المغرب خصوصا في المحاور المتعلقة بالنهوض بأوضاع الشعوب المتوسطية، كما أشار إلى المنتدى الأورومتوسطي-الخليجي الذي سينعقد شهر دجنبر المقبل والذي سيكون فرصة لتعميق التعاون وتكثيف الجهود بين هذين الفضاءين الجغرافيين لمجابهة التحديات المشتركة ولا سيما ما يتصل باستتباب السلم والأمن والاستقرار في المنطقة.

كما أشاد السيد Gennaro Migliore بما يتميز به المغرب من استقرار سياسي وانفتاح اقتصادي وتسامح ديني، معتبرا أن هذه العوامل كلها تجعل باقي الدول تضع ثقتها في المغرب كفاعل رئيس في المنطقة يعول عليه في إنجاح الجهود المبذولة لرفع ما تجابهه من تحديات وعلى رأسها حاليا تداعيات الحرب الأوكرانية الروسية.

وبعد أن أشار إلى مؤتمر دولي كبير ستحتضنه بلادنا مستقبلا حول حوار الأديان، أكد السيد Gennaro Migliore أن هذا النوع من المناسبات تشكل جسرا حقيقيا لتعميق التعاون والاعتماد المتبادل بين الشمال والجنوب في تجاوز الإكراهات وحل المشاكل المشتركة كالإرهاب والجريمة المنظمة، موجها في هذا السياق الدعوة الرسمية للسيد الرئيس النعم ميارة من أجل المشاركة في المؤتمر الهام الذي سيتم تنظيمه في نابولي خلال شهر يونيو المقبل حول هذا الموضوع بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالجريمة والمخدرات.

وعلى صعيد آخر لم يفت السيد الرئيس خلال هذا اللقاء إطلاع وفد برلمان البحر الأبيض المتوسط على وضعية مجلس المستشارين في البناء المؤسساتي الوطني وخصوصياته الآتية من تركيبته المتميزة بالحضور الوازن للجاءات الترابية والغرف المهنية ورجال الأعمال والطبقة الشغيلة، مما يلقي على المجلس بمسؤوليات تتجاوز المجال التشريعي، مقارنة مع باقي المؤسسات البرلمانية، لتشمل الانفتاح على محيطه المجتمعي والمؤسساتي واحتضان النقاش العمومي التعددي والتداول، بمنطق استراتيجي، في مختلف القضايا الكبرى للوطن، مذكرا في هذا السياق بالمنتديات التي ينظمها المجلس سنويا أو التي يخطط لها في المستقبل القريب كالجوهوية والعدالة الاجتماعية ومناخ الأعمال وأدوار الغرف المهنية والشباب.

## لقاء تفاعلي تمهيدي للمنتدى الأول لاستعراض الهجرة الدولية.



في سياق التحضيرات واللقاءات التشاورية التي تنظم على المستويات الوطنية والإقليمية استعدادا للمنتدى الأول لاستعراض الهجرة الدولية (IMRF) الذي سينعقد بمدينة نيويورك خلال الفترة ما بين 17 و20 ماي 2022، وفي أفق المشاركة المرتقبة في أشغال جلسة الاستماع متعددة الأطراف حول الهجرات التي سينظمها رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم 16 ماي الجاري عشية المنتدى، نظم مجلس المستشارين يوم أمس الإثنين 09 ماي 2022 لقاء تفاعليا لاستعراض تنفيذ الأهداف المسطرة بالاتفاق العالمي حول "الهجرة الآمنة والمنظمة

والنظامية" المعتمد من قبل المؤتمر الحكومي الدولي الذي احتضنت أشغاله مدينة مراكش أيام 10 و11 دجنبر 2018.

وفي كلمة له بالمناسبة، تلاها نيابة عنه السيد محمد حنين الخليفة الأول للرئيس، أكد السيد النعم ميارة رئيس مجلس المستشارين أن مبادرة عقد هذا اللقاء تسترشد بالرؤية الملكية السديدة والمتبصرة والتي عبر عنها صاحب الجلالة في رسالته الموجهة إلى المؤتمر الحكومي الدولي الذي احتضنت أشغاله مدينة مراكش أيام 10 و11 دجنبر 2018 من أجل المصادقة على الاتفاق العالمي حول الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، بكون اهتمام المملكة المغربية بمسألة الهجرة "ليس وليد اليوم ولا يرتبط بظرفية طارئة، بل هو نابع من التزام أصيل وطوعي، يجد تجسيده الفعلي في سياسة إنسانية في فلسفتها، شاملة في مضمونها، وعملية في نهجها، ومسؤولة في تطبيقها. فرؤيتنا تقوم أساسا على استشراف المستقبل، بما يضمن تنظيم حركية الأشخاص.. أما مقاربتنا، فتهدف إلى تحقيق توازن سليم بين الواقعية والطوعية؛ وبين المصالح المشروعة للدول، واحترام الحقوق الإنسانية للمهاجرين". (انتهى كلام صاحب الجلالة).

وفضلا عن ذلك، فهي مبادرة نابعة عن تقاسم المجلس نفس الايمان برسالة الميثاق الجوهري والتي مفادها أن زمن السياسات الوطنية المعزولة في مجال الهجرة، قد ولى، ذلك أن المقاربة الشاملة للهجرة تتطلب استراتيجيات منسقة ومتلائمة أكثر مع أهداف عملية محددة.

وبعد أن استعاد بعض اللحظات الدالة المواكبة لمسار اعتماد هذا الميثاق من طرف مجلس المستشارين لا سيما على المستوى الدولي والقاري وكذا الفعاليات ذات الصلة بالموضوع التي احتضنها المجلس، تطرق السيد ميارة إلى بعض المبادرات التشريعية ذات العلاقة بالهجرة، خلال الفترة ما بين السنة التشريعية 2016-2017 والسنة التشريعية 2020-2021 ويتعلق الأمر بـ:

• المصادقة على مشروع القانون رقم 01.19 يوافق بموجبه على اتفاق

المقر الموقع بمراكش في 10 دجنبر 2018 بين حكومة المملكة المغربية والاتحاد الإفريقي بشأن إنشاء مقر المرصد الإفريقي للهجرة بالرباط؛

• المصادقة على مشروع القانون رقم 01.16 يوافق بموجبه على الاتفاقية رقم 143 بشأن الهجرة في أوضاع

اعتسافيه وتعزيز تكافؤ الفرص والمعاملة للعمال المهاجرين، المسماة اتفاقية العمال المهاجرين (أحكام تكميلية)، 1975؛

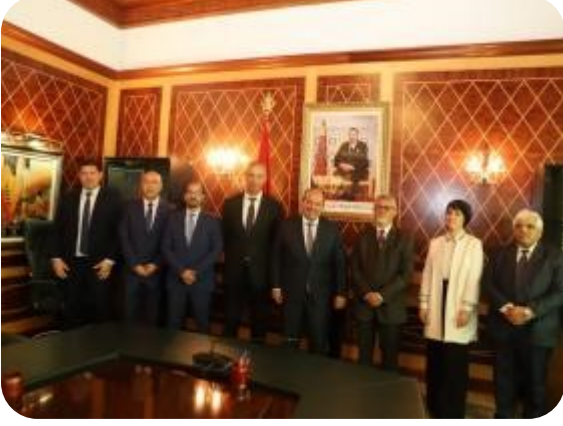
• المصادقة على مشروع قانون رقم 27.14 يتعلق بمكافحة الاتجار بالبشر.

أما بشأن المبادرات ذات الطابع الرقابي من خلال آليات الأسئلة الشفهية والأسئلة الكتابية، فقد صبت هذه الأخيرة على العديد من القضايا ذات الصلة بالهجرة، ومنها بين أهمها مآل الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء والإجراءات المتخذة لتفعيل مقتضياتها، مقارنة الوزارة المعنية لكيفية التعامل مع مخارج المؤتمر الدولي للهجرة وتصور الحكومة لمحاربة الهجرة غير الشرعية. وفي سياق تداعيات الجائحة، شكلت مواضيع ضمان ولوج المهاجرين واللاجئين إلى العلاج بنفس الشروط المتوفرة للمواطنين المغاربة ووضعية المهاجرين العالقين بسبب الجائحة وخاصة الأفارقة منهم، موضوع اهتمام خاص تبلور من خلال طرح عدد من الأسئلة الشفهية والكتابية خلال تلك الفترة؛ فضلا، بطبيعة الحال، عن الأسئلة المتعلقة بقضايا جاليتنا المقيمة بالخارج وعلى رأسها إشكالية المغاربة العالقين بالخارج بسبب الجائحة، سواء منهم المقيمين بشكل دائم أو مؤقت، والترتيبات المتخذة لإرجاعهم.

واعتبر السيد الرئيسة أن أهمية الخطوات المتخذة من قبل بلادنا من أجل ضمان هجرة آمنة منظمة ومنتظمة لا ينبغي أن تنسينا بأننا لا نزال مدعويين كل من موقعه إلى بذل مزيد من الجهود، خاصة وأن أعداد المهاجرين لا تفتأ تتصاعد بسبب التغيرات المناخية والنزاعات والحروب دون أن ننسى الانعكاس السلبي لجائحة كوفيد19 على ملايين الأفراد في العالم عموما وداخل القارة الإفريقية على وجه الخصوص.

وتبعاً لذلك، يضيف السيد الرئيس، فقد كان لبلادنا نصيبها من مد الهجرة القادم من إفريقيا جنوب الصحراء وكذا من بعض دول آسيا والشرق الأوسط، مما يستلزم معه مواصلة التعاطي مع واقع كون بلادنا أضحت بلد استقبال أكثر منها بلد عبور والاستجابة وفق ذلك، ومع تدفقات الهجرة من منظور المقاربة السديدة لصاحب الجلالة نصره الله وتوجيهاته السامية المؤطرة لغايات الاستراتيجية وطنية للهجرة واللجوء التي اعتمدها بلادنا والمبنية على القيم الكونية لحقوق الإنسان والمسؤولية المشتركة والتعاون المتجدد مع مختلف الأطراف، من خلال اتخاذ عدد من الإجراءات الإدارية الهادفة إلى تسوية الوضعية القانونية للمهاجرين واللاجئين لتمكينهم من الولوج إلى الحقوق الأساسية، خاصة تلك المتعلقة بالصحة والتعليم والسكن والشغل والتكوين المهني والمواكبة الاجتماعية والقانونية، والمرافق الترفيهية والرياضية.





في إطار الاستعدادات الجارية من أجل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وإدماجها في أشغال الجلسات العمومية لمجلس المستشارين وأجهزته، وفقا لمقتضيات المادة 32 من القانون التنظيمي 16-26 المتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفية إدماجها في مجال التعليم وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية، عقد رئيس مجلس المستشارين السيد النعم ميارة يوم الإثنين 25 أبريل 2022 جلسة عمل مع عميد المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية السيد أحمد بوكوس.

وخلال هذا اللقاء تم التنويه بعلاقات التعاون المتميزة التي تجمع المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية بمجلس المستشارين

حرصا منها على الإعتناء بمختلف مكونات وروافد الهوية الوطنية وترقية سائر اللغات والتنوعات اللسانية وجميع أشكال الثقافة المغربية وفق ما هو مسطر في السياسة الملكية الرشيدة في هذا المجال خاصة منذ الخطاب السامي التاريخي ليوم 17 أكتوبر 2001 بأجدير.

وفي هذا الإطار أشاد السيد النعم ميارة بالدور الذي يقوم به المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية في مجال ترصيد المكتسبات التي تحققت للغة والثقافة الأمازيغيتين كملك لجميع المغاربة وبخاصة ما تم إنجازه في مجالات التعليم والإعلام ومختلف مناحي الحياة العامة، وهي المكتسبات التي رسخها دستور 2011 والقانون التنظيمي ذي الصلة وأعطاهما زخما قويا من خلال إقرارها لغة رسمية للبلاد.

كما تطرق السيد النعم ميارة إلى المخطط الاستراتيجي 2022-2027 الذي أقره مكتب المجلس والمتضمن لمحور يتعلق بإدماج الأمازيغية في أشغال الجلسات العمومية للمجلس وفي مختلف أجهزته، مشيرا إلى العمل المشترك القائم في هذا الصدد مع المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية ودوره الأساسي المنتظر في دعم ومواكبة المجلس من خلال اتفاقية التعاون التي ستنبرمها المؤسساتان في المستقبل القريب تتويجا لأعمال ندوة دراسية مرتقبة حول موضوع: "تفعيل مخطط عمل لاستعمال اللغة الأمازيغية، بصفتها لغة رسمية، في العمل البرلماني" والتي ستتركز محاورها حول استعراض الممارسات الفضلى وكذا التجارب المقارنة لتدبير الإزدواجية اللغوية الرسمية في المؤسسات التشريعية.

من جهته نوه السيد أحمد بوكوس عميد المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية بالإرادة القوية التي تحذو كل مكونات مجلس المستشارين للنهوض باللغة والثقافة الأمازيغية، مشيدا بالمخطط العملي للمجلس الرامي لتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية في الجلسات العمومية للمجلس وأجهزته.

وفي هذا الصدد عبر السيد بوكوس عن الاستعداد التام للمعهد لمرافقة المجلس في تنزيل وأجراة هذا المخطط بشكل عقلائي وسلس من خلال استثمار ما راكمه من تجربة وخبرة كبيرة في التمكين للغة الأمازيغية في مختلف مجالات الحياة العامة، مشيرا في السياق إلى الأهمية القصوى التي تكتسبها أعمال الترجمة الفورية والمكتوبة وإنجاز معاجم متخصصة.

## ■ سفيرة الاتحاد الأوروبي تؤكد تطلع الاتحاد إلى

### توسيع الشراكة "الاستراتيجية" مع المغرب



في إطار تفعيل الدور الدبلوماسي الموازي للجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين في الخارج بمجلس المستشارين، استقبلت رئيسة اللجنة السيدة نائلة مية التازي سفيرة الاتحاد الأوروبي بالمغرب السيدة باتريسيا لومبارت كوساك، وذلك يوم الأربعاء 27 أبريل 2022 بمقر المجلس.

وقد شكل هذا اللقاء فرصة أشادت من خلالها السيدة نائلة التازي بمستوى الشراكة الاستراتيجية المتعددة الأطراف والابعاد المؤسساتية التي تجمع بين المملكة المغربية والاتحاد الأوروبي، منوهة بالدور الهام الذي تضطلع به اللجنة

البرلمانية المشتركة في تعزيز التعاون والتفاهم بين الجانبين باعتبارها إطارا للحوار والتشاور المنتظم حول الملفات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والحقوقية وغيرها من القضايا ذات الاهتمام المشترك. وفي معرض ذلك عبرت السيدة نائلة التازي عن قناعتها بضرورة توسيع الشراكة الاستراتيجية بين الطرفين وتحسينها وفق الأجندة الدولية المستجدة والمتغيرات الجيوسياسية الراهنة.

ومن جهة أخرى، شددت السيدة الرئيسة على أهمية إغناء هذه الشراكة بإيلاء اهتمام أوفر للبعد الثقافي لما يتيح من إمكانيات وقنوات فعالة للتواصل والتقارب الإنساني الذي من شأنه الإسهام في ترصيد مكتسبات التعاون الثنائي وتعزيز العلاقات المتنوعة بين الجانبين.

كما تطرقت السيدة الرئيسة في حديثها عن الإصلاحات السياسية والمؤسساتية التي عرفها المغرب خاصة منذ اعتماد دستور 2011، بما في ذلك تقوية مكانة مجلس المستشارين الذي أضفى أقوى تموقعا وأكثر تأهيلا، بالنظر إلى خصوصياته المنفردة، لمواكبة العلاقات الثنائية بين المغرب والاتحاد الأوروبي، بالفعالية المطلوبة، في كل جوانبها سيما الاقتصادية والاجتماعية.

من جهتها، وبعد أن عبرت السيدة باتريسيا لومبارت كوساك عن شكرها وتقديرها لهذا الاستقبال، نوهت بعمق الشراكة المؤسسية بين المملكة المغربية والاتحاد الأوروبي والرغبة القوية التي تحذوها بغية تطويرها وتعزيزها في مختلف الميادين.

كما أشادت بالإصلاحات السياسية والديمقراطية والحقوقية التي باشرتها المملكة المغربية وجعلت منها شريكا متميزا وموثوقا، معبرة عن تطلعها إلى استثمار كل الفرص المتاحة للرفي بهذه الشراكة إلى أفضل المستويات، لافتة إلى أن العمل جار لتعميق التعاون في المجال الثقافي الواعد لما يزر به من إمكانيات كبيرة فيما يخص خلق فرص الشغل وتحقيق النمو.

وعلى صعيد آخر تطرقت المسؤولة الأوربية إلى الوضع العالمي الراهن المطبوع بتوالي الأزمات الدولية جراء تفشي وباء كوفيد 19 وما ترتب عنه من أزمة اقتصادية آخذة في التعقيد في ظل التوترات الحالية بين روسيا وأوكرانيا وما نجم عنها من تداعيات سلبية على استقرار العالم بأسره وعلى القارة الأوربية على الخصوص، مما يستدعي العمل سويا وفق رؤية شمولية واضحة لمواجهة كافة التحديات المطروحة.

وعلى صعيد آخر تداول الطرفان في مواضيع أخرى ذات الأولوية من قبيل وضعية الجالية المغربية بدول الاتحاد الأوروبي والطلبة المغربية العائدون من أوكرانيا، والأمن الغذائي والصحي، والتحول الرقمي، والأمن السبراني، والطاقة والبيئة والتغيرات المناخية.

## الإشراف

- الأمانة العامة لمجلس المستشارين؛
- مديرية العلاقات الخارجية والتواصل؛
- قسم الإعلام؛
- مصلحة التواصل واليقظة الإعلامية.

الهاتف: (+212) 53728134

الفاكس: (+212)537728134

البريد الإلكتروني: Bulletin.internecc@gmail.com

العنوان الإلكتروني: www.chambredesconseillers.ma